

ما بعد فيروس كورونا المستجد: تخفيف العنف المنزلي القائم على النوع الاجتماعي في مصر في أوقات الطوارئ

ديانا مجدي^١ وهند أحمد زكي^٢

٣١ يناير ٢٠٢١

^١ استشاري وخبير في النوع الاجتماعي، البريد الإلكتروني: dianamagdy@aucegypt.edu

^٢ أستاذة العلوم السياسية المشاركة في جامعة كونينكت، البريد الإلكتروني: hind.ahmed_zaki@uconn.edu

ورقة سياسات ضمن المشروع البحثي:

الحماية الاجتماعية في مصر: تخفيف الآثار الاجتماعية-الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على العمالة غير المستقرة

مبادرة البحث والابتكار لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد وما
بعدها في الجامعة الأمريكية بالقاهرة

الباحث الرئيسي: دينا مكرم عبيد

الباحثون الرئيسيون المشاركون: عمرو عدلي، سامر عطا الله، هانيا الشلقامي، نادين سيكا.

ملخص

يتجه العنف ضد المرأة نحو الزيادة في أوقات الأزمات وحالات الطوارئ. أدى انتشار فيروس كوفيد-19 إلى اتخاذ تدابير احترازية شديدة مثل العزل الاجتماعي، والتباعد الجسدي، والبقاء في المنزل، وحظر التجول والإغلاق، مما أدى إلى توقف الحياة «الطبيعية» واجتماع العام والخاص بصورة عارضة. لقد أجبر الوباء المجتمع العالمي على إعادة النظر إلى القطاع الخاص، وجعله يلتفت مرغمًا إلى مشكلة متفردة/جديدة تتصل بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما العنف المنزلي الذي تصاعد خلال الوباء. وبناء على هذه الخلفية، وباستخدام عدسة نسوية نقدية تحلل الجذور الاجتماعية والسياسية التاريخية للمشكلة ضمن تاريخ غياب الدولة عن التوعية بإدارة حساسية النوع الاجتماعي في مجال الأسرة، تعيد هذه الورقة النظر في الهياكل والآليات والاستراتيجيات والسياسات التي تعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر. جمعت بيانات هذه الورقة باستخدام طرق مختلفة لقياس وتحليل العنف الأسري في مصر. تضمن منهج الدراسة استخدام أدوات البحث الكيفية مثل مقابلات الخبراء وكذلك جمع البيانات الثانوية مثل مراجعة الأدبيات حول مشكلة السياسات، والمراجعة المكتوبة لجميع البيانات الرسمية والقوانين واللوائح والسياسات وممارسات إنفاذ القانون ذات الصلة بالعنف المنزلي.

تطرح ورقة السياسات هذه أنه في حين أدى كوفيد-19 إلى تفاقم مجموعة من المشاكل العميقة الجذور التي حدثت من كفاءة تدخلات السياسات، فقد وفرت فرصة نادرة لإعادة تقييم شامل لكل الهياكل الخاصة بالإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، التدخلات القانونية وتخفيف المخاطر.

تطرح الورقة كذلك أنه في حين أن السياسات والمؤسسات والقوانين والجهود والتحديات الحالية قد أخذت في الاعتبار بعض التحديات الخاصة التي جاء بها كوفيد-19 في معالجة العنف الأسري في مصر، فإنه تظل هناك فرصة لإعادة دراسة وعلاج جذور الأسباب التي أدت إلى المشكلة من خلال مجموعة من تدابير سياسية.

ينبغي وضع تدابير تلك السياسات على المدى الطويل والمتوسط والقصير للتعامل مع الآثار البشرية والاقتصادية والاجتماعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المجال الخاص الناجم عن تفشي كوفيد-19. وذلك عقب عمل تقييم مفصل للتحديات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية للتدخلات التي تهدف إلى معالجة العنف الأسري في مصر، حينئذ تحول الورقة اهتمامها إلى خدمات الطوارئ أثناء انتشار كوفيد-19 من خلال تحليل عن قرب لفعالية المبادرات التي تديرها الدولة للناجين من العنف الأسري.

وفي حين أن الاعتراف بالملاذات قائمًا عالميًا كأحد الأدوات الرئيسية للتخفيف من العنف الأسري وتحديات الوصول إليها والخدمات الأخرى المقدمة في مصر أثناء الجائحة، فإن الورقة تحلل التحديات الرئيسية التي تواجه مقدمي الخدمات في مصر والفجوة الموجودة بين المعايير الدولية والوطنية.

بينما يوجه النقد إلى دعوات الأمم المتحدة لمكافحة العنف الأسري المتزايد في جميع أنحاء العالم دون أن تقوم بتزويد الدول الأعضاء بالموارد اللازمة أو المساعدة التقنية للقيام بذلك، فإن هذه الورقة تستعرض الطرق التي يمكن من خلالها أن يؤدي النقص في الموارد، جنبًا إلى جنب مع مجموعة من الثغرات القانونية المعقدة، والمنظومة الاجتماعية-الثقافية للمعتقدات الجندرية حول دور المرأة في وحدة الأسرة، إلى أن تصبح الملاذات عديمة الفائدة عمليًا كأدوات لمعالجة العنف الأسري في مصر.

على الجانب الإيجابي، أدى ظهور كوفيد-19 إلى تحويل التوازن إلى المجال الخاص ودعم دوره في الحفاظ على الحياة في جميع أنحاء العالم، ومن ثم جعل التدخل المستمر لمكافحة العنف الأسري ضرورة من الناحية السياسية ومن ناحية الصحة العامة كذلك. وفي الختام، فإن الورقة تخلص إلى عدد من التوصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لمكافحة العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق محلي في مصر بعد كوفيد-19.

قائمة التوصيات

توصيات لاتخاذ إجراءات فورية:

1. إطلاق حملات إعلامية حول العنف الأسري في مصر واستخدام رسائل / مواد ذات حساسية ثقافية للترويج لفكرة الملاجئ بين السكان.
2. دمج رسائل الوقاية من العنف الأسري في مواد الوقاية من كوفيد-19 الخاصة بمقدمي الرعاية الصحية والصحفيين والإعلاميين والعاملين في مجال التوعية ومقدمي الخدمات.
3. توفير كافة الخدمات التي تديرها الدولة والمتعلقة بالعنف الأسري بما في ذلك الخط الساخن ومجموعات الواتس آب وغيرها من الخدمات في متناول النساء في جميع أنحاء مصر.

٤. وضع نظام فعال لتوثيق العنف الأسري في مصر عبر تتبع عدد طلبات المساعدة وطبيعتها. سيساعد هذا في توثيق حجم المشكلة وتحديد قطاعات المجتمع التي توجد فيها مستويات عالية من العنف الأسري.
٥. الإعلان عن أن خدمات الطوارئ الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي هي خدمات أساسية أثناء تفشي الوباء.
٦. التأكد من تدريب مقدمي الخدمات والعاملين في الإيواء وتجهيزهم للتعامل مع احتياطات السلامة والصحة التي يقتضيها الوباء.
٧. ضمان سلامة مقدمي الخدمة والعاملين في الإيواء من خلال تطبيق كافة تدابير السلامة والصحة بما في ذلك تعقيم جميع مقار مقدمي الخدمة وضمان وصول معدات النظافة للجميع.
٨. ضمان حصول المستشفيات على معدات الطوارئ الخاصة بالحالات التي تعرضت للعنف والاعتداء الجنسي.
٩. إنشاء مسارات إحالة فعالة متعددة القطاعات لضحايا العنف الأسري.
١٠. تطوير شراكات طويلة الأمد مع منظمات المجتمع المدني لضمان ترجمة الاستجابات إلى تدخلات فورية على أرض الواقع.
١١. إصدار تقرير شامل عن نتائج الاستراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة NSVAW من أجل مشاركة مخرجات تطبيق الاستراتيجية والخطط المستقبلية التي طورت نتيجة لهذه المخرجات. كما يجب أن يتضمن التقرير التحديات التي واجهت تلك التطبيقات وما يتم اتخاذه للتغلب على تلك التحديات.
١٢. ترجمة الإستراتيجية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ (NSEEW) إلى سياسات وخطط عمل بالتنسيق مع المجتمع المدني.
١٣. تفعيل المادة ٧، البند ١٢، من القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨ الذي أقره المجلس القومي للمرأة (NCW) بشأن الإحالة القانونية والإدارية للشكاوى الواردة من مكتب الشكاوى في حالة العنف الأسري.
١٤. وضع ميزانية سنوية تراعي المنظور الجندي للمجلس القومي للمرأة (NCW) كجزء من الميزانية السنوية للدولة.

توصيات للمدى القصير والمتوسط:

١. إنشاء وحدات مختصة بالعنف ضد المرأة في المستشفيات / أقسام الشرطة / النيابات / الطب الشرعي في جميع المحافظات أو إنشاء مراكز الخدمة الشاملة تقدم الرعاية الطبية والنفسية والمساعدة القانونية في مكان واحد عبر المحافظات.
٢. تثبيت برامج تدريبية حول المساواة بين الجنسين، وخاصة ما يتصل بالعنف الأسري باعتبارها مشكلة سياسة عامة (وليس مشكلة خاصة) والتأكد من أن جميع مسؤولي الدولة العاملين في الوحدات التي أنشئت في جميع المحافظات يخضعون لنفس التدريب.
٣. تزويد مقدمي الخدمة بالبنية التحتية التكنولوجية الضرورية وتوفير التدريب لمقدمي الخدمات حول كيفية تقديم تلك الخدمات المتخصصة عبر الإنترنت.
٤. زيادة عدد الملاجئ التي تديرها الدولة الخاصة بالعنف الأسري وإنشاء شبكة من الملاجئ والمراكز الشاملة الخاصة بالعنف الأسري في جميع أنحاء البلاد يُسمح لها بالعمل على مدار اليوم وطوال أيام الأسبوع مع اتخاذ تدابير السلامة اللازمة لمواجهة كوفيد-١٩.
٥. تعديل المادة ٦٠ من قانون العقوبات التي تعفي الأزواج من العقوبة في حالات العنف الأسري إذا ارتكبت «بحسن نية وفقاً للشريعة الإسلامية». تقف هذه المادة في طريق تأسيس المساءلة القانونية في جرائم العنف الأسري، ومن ثم تحتاج إلى تعديل في أقرب وقت ممكن.
٦. إلغاء استخدام المادة (١٧) من قانون العقوبات المصري، وهي مادة تمنح القضاة السلطة التقديرية لتطبيق أقصى درجات الرأفة في تخفيض العقوبة المقررة درجتين، وغالباً ما تستخدم في «جرائم الشرف» أو قتل النساء التي يرتكبها أفراد الأسرة الذكور.
٧. وقف التمييز بين الجنسين الخاص بتعيين المرأة في مجلس الدولة المصري وكذلك في الفروع القضائية الأخرى في مصر.
٨. تعديل الوضع القانوني للمجلس القومي للمرأة (NCW) من أجل أن يلتزم بمبادئ باريس المتعلقة بوضع المؤسسات لضمان استقلال ميزانيتها وتفويضها.

توصيات المدى الطويل:

1. وضع نظام واضح للرصد والإبلاغ بشأن الاستراتيجيات وإتاحة النتائج.
2. إعداد بيانات وإحصائيات دورية منتظمة عن العنف ضد المرأة يمكن لجميع أصحاب المصلحة الوصول إليها.
3. دمج تحليل العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل الاستجابات في مواجهة كوفيد-19، بما في ذلك السياسات العامة والطول الاقتصادية والصحية.
4. إنشاء لجنة استشارية دائمة خاصة بالعنف الأسري تتألف من ممثلين عن المجتمع المدني والوزارات ذات الصلة مثل: وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة التعاون الدولي.
5. تفعيل مواد دستور ٢٠١٤ التي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، وبالتالي تغيير النصوص القانونية المتعلقة بالتمييز ضد المرأة.
6. إصدار قانون شامل في مواجهة كافة أشكال العنف ضد المرأة يتصدى لجميع أشكال العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص.